

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



STATE OF KUWAIT
MINISTRY OF SOCIAL
AFFAIRS AND LABOUR

دولة الكويت

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

مكتب الوزير
MINISTER OFFICE

التاريخ : ٢٠١٨/١٢/١٠

الرقم :



كويت جديدة
NEWKUWAIT

قرار وزاري رقم (٣٤) لسنة 2018

بشأن مقابل خدمة تسجيل العمالة الوطنية

لدى الهيئة العامة للقوى العاملة

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

- بعد الإطلاع على القانون رقم 28 لسنة 1969 في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطية.
- وعلى القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم 109 لسنة 2013 بشأن إنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة.
- وعلى المرسوم رقم 178 لسنة 2018 بتعيين مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة.
- وعلى القرار الوزاري رقم 6/ق لسنة 2015 المرفق به اللائحة الداخلية لمجلس إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة.
- وعلى القرار الوزاري رقم 109/1994 بشأن تعديل قيمة الرسوم العامة على النماذج الخاصة بإجراءات استخراج تصاريح وإذونات العمل وكشوف الحاسب الآلي.
- وعلى القرار الوزاري رقم 38/أ لسنة 2016 بشأن تعظيم قيمة الرسوم المالية لبعض الإجراءات الخاصة بالاستقدام والاستخدام.
- وعلى القرار الوزاري رقم 57/أ لسنة 2016 بشأن إضافة رسوم مالية جديدة على بعض الإجراءات الخاصة بتحويل إذونات العمل بالقطاعات الأهلي والنفطي.
- وعلى القرار الوزاري رقم 26 لسنة 2018 بشأن الرسوم المالية على أصحاب العمل الحاصلين على تصاريح عمل من الفئة الثانية.
- وعلى لائحة قواعد وإجراءات منح الإذن بالعمل الصادرة بموجب القرار الإداري رقم 552 لسنة 2018.
- وبعد عرض مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة.
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

STATE OF KUWAIT
MINISTRY OF SOCIAL
AFFAIRS AND LABOUR



مكتب الوزير
MINISTER OFFICE

دولة الكويت

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

التاريخ :

الرقم :



كويت جديدة
NEWKUWAIT

قرار

مادة أولى

يتم تحصيل مبلغ قدره عشرة دنانير مقابل خدمة تسجيل كل فرد من العمالة الوطنية لدى الهيئة العامة للقوى العاملة.

مادة ثانية

يتم تحصيل مبلغ قدره عشرة دنانير سنوياً عن كل فرد من العمالة الوطنية مسجل لدى الهيئة العامة للقوى العاملة.

مادة ثالثة

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر بالجريدة الرسمية، وعلى جهات الاختصاص العلم وتنفيذ ما جاء فيه.

هند صبيح براك الصبيح

وزير الشؤون الإجتماعية والعمل
ووزير الدولة للشؤون الإقتصادية